مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر حسن فياض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6797
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 23:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

افكار في اطروحة
هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور

عامر حسن فياض

عميد كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المقدمة

مثلما قامت الديمقراطية بصيغها التحريرية (الليبرالية) في البلدان المتمدنة على مجموعة حوامل منها سياسية واخرى فكرية فانها قامت، ثالثاً، على حامل يتمثل بالطبقة الوسطى الميسورة اقتصادياً والمستنيرة عقلياً.

ان تلك الحوامل جميعاً هي عبارة عن مقدمات ولوازم ومتطلبات تؤدي، في حالة حضورها، الى تأسيس ارضية خصبة ومناخات ملائمة للبناء الديمقراطي، بينما يؤدي غيابها او ضعفها جميعاً او البعض منها، الى شقاء الديمقراطية تحولاً وبناءاً.

واذا كان الحامل الاجتماعي معلوماً حسب ما جاء انفاً فان الحامل السياسي للبناء الديمقراطي يتمثل في وجود نظام سياسي يعتمد مؤسسات (البرلمان والاحزاب والمجتمع المدني) ويقوم على مبادئ التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) مع وجود دستور يقر مجموعة اخرى من الاليات والقيم اهمها (التداول السلمي للسلطة- الانتخابات- الفصل ما بين السلطات- استقلال القضاء-احترام حقوق الانسان) اما الحامل الفكري للبناء الديمقراطي فانه يتمثل بمناخات فكرية تعكس سيادة النزعات الفردية والطبيعية والعقلانية في الحياة المجتمعية.

وهذه الورقة ستهتم بالمقدمات الاجتماعية للبناء الديمقراطي والمتمثلة بـ(الطبقة الوسطى) بوصفها الحامل الاجتماعي للديمقراطية بصيغتها التحريرية، فماذا نعني بالطبقة الوسطى؟ وماهي حدود علاقتها بالتحولات الديمقراطية في العراق الحديث والمعاصر؟ تفترض هذه الورقة ان العلاقة بين الطبقة الوسطى والديمقراطية تتحدد طبيعتها السلبية عند ضعف او غياب الطبقة الوسطى وعندها ستكون الديمقراطية في حالة شقاء حتى لو كانت الحوامل السياسية والفكرية للديمقراطية الليبرالية حاضرة.

وسنحاول تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال المحاور الاتية:

- ماهية الطبقة الوسطى وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.
- اللحظات الديمقراطية الليبرالية في العراق الملكي.
- جمهوريات (اهلا ووداعاً معاً) للطبقة الوسطى في العراق.

ماهية الطبقة الوسطى وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

من الوجهة التاريخية مثلت فكرة الديمقراطية الليبرالية، على حد تعبير (هارولد لا سكي) الثمن الذي اضطرت الى دفعه الطبقة الوسطى لضمان مؤازرة الجماهير لها في كفاحها ضد الارستقراطية الاقطاعية من اجل السلطان.[١]

لقد بدأ تكوين الطبقة الوسطى مع الثورة التجارية التي ظهرت بوادرها في اوروبا عصر النهضة، واسهمت في تغيير النظام الاجتماعي الذي كان قائماً على وجود طبقتين أساسيتين هما الطبقة الارستقراطية وطبقة العوام.[٢] وقد تشكلت طلائع هذه الطبقة من التجار الجوالين الذي ينتقلون من مكان الى مكان يحملون بضاعتهم على اكتافهم او على الدواب، ويتجولون على اقدامهم فاطلق عليهم لقب (المعفرة اقدامهم).[٣] ولما كانت التجارة بحاجة الى اماكن امينة تختزن فيها البضائع وتكون مراكز للتوزيع في اركان المدن او عند مفترقات الطرق البرية او على الانهار، فقد حصل التجار، في مقابل ثمن، على حق انشاء محطات تجارية وتحصينها والدفاع عنها عرفت باسم (بورج Bourg) واخذ منها تسمية (بورجوازية) [٤] الذي اطلق كصفة على التجار الذين يجتمعون فيها.

ولما لم يكن التجار طبقة منتجة وليسوا طرفاً في علاقة الانتاج السائدة بين الاقطاعيين والفلاحين فقد سميت طبقتهم بـ(الطبقة الوسطى)[٥] وقد جذبت هذه المراكز التجارية الحرفيين الذين يقومون بالصناعات من اجل الاستهلاك، فانتقلوا اليها وبدأت الصناعة من اجل البيع تجارة.

وحين ازداد عدد المقيمين في تلك المراكز كان على الفلاحين في الاقطاعيات ان يزيدوا في انتاجهم الزراعي لمواجهة احتياجات افراد الطبقة الجديدة، فأصبحت الزراعة، هي الاخرى، من اجل البيع تجارة لا من اجل الاستهلاك فقط.

ان المهم في هذه التطورات الاجتماعية هو ان التجارة كانت بحاجة الى قواعد تعامل واضحة ومحددة، والى قضاة يفصلون في المنازعات ويقطنون مواقع قريبة من هذه المراكز التجارية او داخلها، كما انها كانت بحاجة الى رجال يعرفون كيف تصاغ العقود وكيف تتم اجراءات المطالبة بالديون واستيفائها. ولم تكن قواعد العرف السائدة او نظام

---

[١] هارولد لاسكي -تاملات في روح العصر-ترجمة ابراهيم كبة- مطبعة التفيض- بغداد ١٩٥٤-ص٤٧..

[٢] عطا بكري- الديمقراطية في التكوين- دار العلم للملايين-بيروت- ١٩٥٢- ص٤٢.

[٣] عصمت سيف الدولة- الديمقراطية- عن كتاب ازمة الديمقراطية في الوطن العربي- مجموعة مؤلفين- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٨٤-ص٧٨٢.

[٤] البرجوازية كلمة قديمة لها جذور في اللغة الميدية وهي بمفهومها مقتبسة من الكلمة الفرنسية **bourgeoise** المأخوذه بدورها من الكلمة الفرنسية **burguse**. وفي القرون الوسطى كانت هذه اللفظة تعني لغوياً (المكان المحصن). اما البورجسي فهو الذي يقيم في هذا المكان المحصن (الحصن) وفي اوائل القرن الحادي عشر الميلادي لم يكن البورجوازي الا ذاك الذي يسكن المدن، ولم يعد من الضروري ان تكون المدينة محصنة، وعندما كان الفصل الرديء يشل تحرك التجار كانوا يضطرون الى البقاء في المدن القريبة من ملتقى طرق المواصلات او منافذ الانهار ليسهل عليهم معاودة اعمالهم مع تحسن الطقس. وهذا الواقع هو الذي انعش المدن القديمة التي لم يعد ثمة سبب لبقائها فيما بعد سوى كونها مقراً للاساقفة واستمرت كلمة بورجوازي، ردحا من الزمن، مرادفة لكلمة التاجر بشكل خاص وسكان المدن بشكل عام، وذلك قبل ان تأخذ مفهومها الاجتماعي الجديد الذي ظهر في اواخر العصور الوسطى عندما اصبحت البرجوازية تعني الطبقة الاغنى في المجتمع الرأسمالي الوليد، أي الطبقة المسيطرة على الثروة وعلى وسائل الانتاج والتي بدأت تستغل العامل الاجير.. للتفاصيل انظر كمال مظهر احمد – صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسات تحليلية) مكتبة البدليسي- بغداد- ١٩٨٧- ص٢٣.
وانظر ايضاً كلود دالماس- تاريخ الحضارة الاوربية- ترجمة توفيق وهبة- منشورات عويدات- بيروت- ص٢٦.

[٥] عصمت سيف الدولة- مصدر سابق الذكر- ص٧٨٣.

الاحتكام الى السيد الاقطاعي تصلح لكل هذه المعاملات مما اضطر الطبقة الجديدة الى الاستعانة بالقانون الروماني العتيق، وانشئت الجامعات لتدريسه والمحاكم لتطبيقه والقضاء للفصل بموجبه، والفقهاء لشرحه، والمحامون ليدافعوا به عن افرادها، كما اصبح رجال القانون بجوار امراء المال الجدد مثل الفرسان بجوار الامير الاقطاعي، فاشترى لهم التجار من الملوك القاباً، واصبح من بينهم من يوسم بالقاب خاصة (فارس القانون). اما الثمن فكان تمويلهم صراع الملوك، وعلى اثر استقراض الملوك للاموال من افراد هذه الطبقة الجديدة الغنية اخذ الملوك يتنازلون لافراد هذه الطبقة عن بعض الامتيازات ويمنحونهم بعض الحقوق.[٦]

بيد ان ما كانت تحتاجه البورجوازية اكثر من أي شيء اخر هو الحرية الفردية، أي حرية الارادة والتعاقد والتملك والربح والتنافس بعيداً عن أي تدخل من أي سلطة واذا كان لابد من سلطة فلتكن في اضيق حدود، او فلتكن وظيفتها، على وجه الدقة، المحافظة على الحرية الفردية وممارستها، أي ان تكون بمثابة (الشرطة) الحامية لتحفظ الامن من الخارج وفي الداخل ثم تترك لكل واحد ان ينتقل حيث يريد، وان يفعل مايريد، وان يكون كل ذلك باقل تكلفة.[٧] وهكذا شيئاً فشيئاً بدأت الطبقة الجديدة تتململ، بعد ان ادركت ضعة شأنها امام الساسة النبلاء اجتماعياً وسياسياً، وللتخلص من ذلك الحال شرعت تنافس اولئك الذين ورثوا جاههم عن اسلافهم فأصبحوا حكاماً من دون مزية عقلية او بدنية يمتازون بها عن سواهم، واخذت هذه الطبقة تطالب بالحرية وبحق المساواة، ولم تقتصر مطالبتها بالمساواة على نفسها حسب بل عممتها على سائر المواطنين لكسب عطف الفئات الواسعة وتاييدها لها[٨].

وعلى امتداد اكثر من قرن ابتداء من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، كانت الحياة الاجتماعية في اوروبا تتسم ببروز وتطور البرجوازية التي اخذت على عاتقها تطوير المجتمع وتحولت الى القوة القائدة للعمل ضد العلاقات الاقطاعية العتيقة (كما سعت الى تشكيل دولتها بمعزل عن هيمنة الكنيسة فوقفت الى جانب، بل على رأس الثورات الاوروبية الكبيرة التي وضعت البشرية على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة فانتصرت في انكلترا، كما انتصرت في فرنسا لينتهي الامر فيهما الى سيادة الديمقراطية الليبرالية، وهذا الامر لم يكن هيناً فوصول البرجوازية الى هذا المطاف استغرق قرناً ونصف القرن ليصاغ بعدها نظام جديد محل النظام القديم[٩].

واذا ما تجنبنا الحتمية (الاقتصادية-الاجتماعية) العمياء فانه سيكون من السهل علينا القول بان وجود البرجوازية لا يعني، بالضرورة، اعتمادها الديمقراطية الليبرالية. ولكن بالمقابل، وجود الثانية يقضي، من الناحية الفعلية، وجود الاولى. بكلمة اوضح لقد مرت على البرجوازية الاوروبية حقبة تاريخية طويلة كانت خلالها بعيدة عن اعتماد الديمقراطية الليبرالية، وربما كانت قد سلمت خلال ذلك بالحكم الملكي المطلق كنظام للحكم، فطيلة القرن السادس عشر وحتى النصف الاول من القرن السابع عشر سلمت البرجوازية الاوربية بهذه الصيغة من انظمة الحكم، بقدر ماكانت هذه

---

[٦] ينظر عطا بكري- مصدر سابق الذكر- ص٨٨.
[٧] عصمت سيف الدولة- مصدر سابق الذكر- ص٧٨٣.
[٨] عطا البكري- مصدر سابق الذكر- ص٨٨.
[٩] هارولد لاسكي- نهوض الفكر الليبرالي الاوربي- لندن- ١٩٣٦- ص٢٦ (بالانكليزية).

الانظمة تخدم مصالحها في تصفية الاقطاع واقامة الدول القومية ونشوء الاسواق الوطنية في اعقاب ذلك.

ان هذا يقود الى القول بان هذه الطبقة سوف تميل الى اعتماد الديمقراطية الليبرالية بدءاً من اللحظة التي يعجز فيها نظام الحكم الملكي المطلق كنظام للحكم عن تلبية مصالحها، أي بدءاً من اللحظة التي يضع عجز هذه الصيغة من الحكم هذه الطبقة وجهاً لوجه امام السلطة السياسية، والذي يترتب على هذا ان البرجوازية الاوربية، طيلة المدة التي لم تكن فيها في حالة مواجهة مع السلطة السياسية كانت تسلم بالحكم المطلق، ولم تعلن عن تمسكها بالديمقراطية الليبرالية لانها مع جميع الطبقات الاخرى كانت بأمس الحاجة الى عاهل يمارس دور الحكم والفيصل فيما بينها[١٠].

ولكن منذ اللحظة التي وجدت فيها الطبقة البرجوازية نفسها امام السلطة الحاكمة وجهاً لوجه انطلاقاً من مصالحها، راحت تطالب بالديمقراطية الليبرالية، والحقيقة اننا غير معنيين هنا بمتابعة اعتماد الديمقراطية الليبرالية من قبل البرجوازية، انما الذي يعنينا بالاحرى هو التلازم بين وجود الديمقراطية الليبرالية ووجود الطبقة البرجوازية بحيث لا يمكن للأولى ان توجد بدون الثانية.

ومما لاشك فيه ان هذا التلازم يقوم على افتراض من أن المرتكزات الفكرية التي تعتمدها الديمقراطية الليبرالية لا تؤمنها الا الطبقة الوسطى واذا ما تابعنا الامر على المستوى التأريخي سنرى صحة هذا الافتراض فالفردية مع النزعة الطبيعية والنزعة العقلانية ليست نزعات ناضجة ومتكاملة فقط وانما كذلك مهيمنة على المستوى الثقافي تلازمت في وجودها مع وجود الطبقة الوسطى في المجتمعات المتمدنة.

وفي شأن المقوم السياسي للديمقراطية الليبرالية فالملاحظ ان مرتكزات الديمقراطية انفة الذكر تتخذ بعدها السياسي من طبيعة نظام الحكم، وهذا النظام هو الذي يعبر عنه بالديمقراطية الليبرالية، بكلمة اوضح ان الفردية وما يتصل بها من النزعة الطبيعية والنزعة العقلانية فضلاً عن الحرية تتجسد على مستوى الممارسة السياسية في نظام الحكم الذي يعبر عنه بالنظام الديمقراطي الليبرالي.

وبهذا المعنى فان الديمقراطية الليبرالية منظوراً اليها كممارسة معينة تتم من خلالها، الممارسة السياسية والحكم، ولا نريد ان نمعن هنا في متابعة هذه المؤسسات ذلك لان متابعة مثل هذا النوع سوف تخرجنا من اطار بحثنا اذ تنقلنا من ميدان الافكار والنظريات السياسية الى ميدان القانون الدستوري والانظمة السياسية، لذا فاننا سنكتفي بالاشارة الى انه لا يمكن تصور قيام الديمقراطية بدون مؤسسات قانونية والية تمثيلية[١١].

اللحظات الديمقراطية الليبرالية في العراق الملكي

اذا كانت المقومات الاجتماعية والسياسية المتمثلة بنهوض الطبقة الوسطى ونظامها الديمقراطي التمثيلي الخاص بها قد شكلت عناصر ملازمة لوجود الديمقراطية الليبرالية في

[١٠] ينظر جان توشار واخرون- تاريخ الفكر السياسي- ترجمة اسماعيل مقلد- القاهرة- ص٣٠٢.
[١١] انظر ماكيفر- تكوين الدولة- منشورات الانكلو مصرية- القاهرة- ص ٨٤٨.

اوربا الحديثة فهل كانت مثل تلك المقومات قد توافرت لتنتهي، بالتالي الى وجود فكر وبناء سياسي ديمقراطي ليبرالي مصاحب لوجودها في العراق الحديث؟

عند رسم اللوحة الاجتماعية العامة لمجتمع دولة العراق الملكي، وبشكل خاص لظروف نشاة الطبقة الوسطى العراقية، نلاحظ ان هذه الطبقة بفئاتها المتنوعة كانت ضعيفة، وبالتالي فان دور كل فئة منها او شريحة فيها كانت هي الاخرى ضعيفة على الصعيد الفكري الامر الذي جعلها طبقة اقل استعداداً لتقبل الفكر الديمقراطي الليبرالي او التجاوب معه.

بيد ان هذا الضعف لم يكن يعني ان يظل الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الملكي في حالة انتظار وترقب خارج حدود البلاد حتى تتشكل وتتقوى الدعامة الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لكينونته على غرار ما حصل في اوربا الحديثة، والسبب في ذلك بطبيعة الحال، يعود الى ان الديمقراطية، الليبرالية ليست افرازاً فكرياً تأريخياً يحتاج دائماً وبالحتم الى مقومات اجتماعية-اقتصادية محددة، وانما هي كأية فكرة جديدة تمثل اختياراً واعياً، هذا (الاختيار الواعي) سيقع امر نقله او تمثله والتجارب معه، بل وحتى امر تطبيقه ونقده على كاهل فئة المثقفين الذين سيقومون بمهمة استدعاء القيم الجديدة لمجتمعهم ومن ضمنها فكرة الديمقراطية الليبرالية وقيمها.

وبقدر ما يشكل المثقفون فئة اجتماعية تتعامل مع منظومة الافكار، فأن تحديد علاقتهم مع الفكر الديمقراطي الليبرالي تتطلب، بطبيعة الحال، تحديد مفهوم المثقف ثم متابعة اصول نشأة الفئة المثقفة العراقية وبالتالي تعيين حجمها الاجتماعي ودورها السياسي والفضاءات والنزعات الفكرية التي تنفستها وارتكزت عليها مع العناية بابرز المثقفين المساهمين في اغنائها.

اما بصدد تكوين الفئة المثقفة في الدولة العراقية الحديثة فالملاحظ ان للمثقفين العراقيين مساهماتهم المباشرة وغير المباشرة في صناعة المرتكزات الفكرية الاساسية للديمقراطية الليبرالية في الفكر السياسي العراقي الحديث بقدر ما كانت تلك الاسهامات تصب باتجاه شق جداول وتأسيس مجرى عام للنزعات الفكرية الفردية والطبيعية والعقلانية بعضها او جميعها معاً.

والحقيقة التي بدت جلية هنا، ان العراق الملكي قدر ان تكون له فئة مثقفة كانت متعلمة تعليماً عصرياً، وتنتمي الى اصول اجتماعية غير متقاربة نسبياً غير انها كانت قد اتفقت مبدئياً، بمختلف شرائحها، وبحكم عصريتها، على قضية جوهرية مشتركة، هي قضية الاصلاح والتحديث وضرورة الخروج من واقع الضعف والتخلف الذي انتاب بلاد الرافدين فبعد الحرب العالمية الاولى اصبح كل جناح من اجنحة هذه الفئة يسلك سلبيه الذي ينتهي، وبالتالي، الى اشاعة منطق الدولة الحديثة المتجاوب سياسياً مع الديمقراطية الليبرالية.[١٢]

والمهم بعد ذلك كله ان فئة المثقفين العراقيين اذا كانت قد وجدت في تأسيس الدولة العراقية الحديثة فرصة لتحقيق تطلعاتها في الديمقراطية الليبرالية، فهذا الامر يقودنا الى تقدير اهمية ما قدمته تلك الدولة ومؤسساتها الحديثة على صعيد الافكار والقيم الحديثة للديمقراطية الليبرالية بصرف النظر عن الدوافع الخارجية لتاسيسها.

[١٢] للتفاصيل ينظرد. عامر حسن فياض- جذور الفكر الديمقراطي في العراق ١٩٢٠-١٩٢٩ منشورات وزارة الثقافة بغداد- ٢٠٠٢ ص١٢٨ وما بعدها.

وهكذا فان الواقع الاجتماعي-الاقتصادي المتخلف للعراق الحديث لم يمنع من وجود مقومات للديمقراطية الليبرالية في ارض يصعب ان تنبت الديمقراطية فيها. فاذا كانت الديمقراطية الليبرالية في العراق الملكي قد افتقدت البناء الاجتماعي-الاقتصادي لتوطيدها، فان بالامكان تجاوز هذا العامل لتجد الديمقراطية ضالتها في العامل السياسي او بالاحرى في البناء السياسي ليمثل البناء المهم الذي ارتكزت عليه فئة المثقفين العراقيين في تطلعها الفكري والعمل نحو الديمقراطية الليبرالية.

ان هامشية اثر الارضية الاجتماعية- الاقتصادية على ترسيخ الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الملكي لا يدفعنا دفعاً الى منح المقومات السياسية مرتبة الاولوية في هذا المضمار، لاسيماً ان تلك الارضية ظلت تفتقد العمق الذي يؤهلها، تماماً، لان تجعل الديمقراطية الليبرالية قادرة على تثبيت جذورها ومنحها قدرة التكون والاستمرار والتطور، بكلمة اوضح اذا كان البناء الاجتماعي-الاقتصادي للفكر الديمقراطي الليبرالي في التجربة الاوربية قد شكل عنصراً غائباً بالنسبة للعراق الحديث، فان ذلك الغياب لا يشطب، بالضرورة، وجود هذا الفكر وتطبيقاته وان ظل هذا الفكر وتلك الممارسة، بسبب هذا الغياب، ضعيفاً لا يعبر عن ازمان بل يعبر فقط عن (لحظات)[١٣].

فضلاً عن دور المثقفين العراقيين في نقل وتمثل الافكار العصرية الجديدة الى مجتمعهم التقليدي القديم بات للممارسات والمؤسسات السياسية الحديثة في تلك الحقبة (تكوين الدولة) دورها ايضاً في توطيد الفكر الديمقراطي الليبرالي بقدر ما شكلت تلك الممارسات وهذه المؤسسات في تلك الحقبة البناء السياسي الذي ارتكز عليه هؤلاء المثقفون نحو هذا الفكر.

وتلخيصاً لهذه الخلاصة يتبين لنا ان ضعف المقوم الاجتماعي-الاقتصادي للديمقراطية الليبرالية في العراق الملكي لم يمنع من ان تمثل الفئة المثقفة العصرية والمؤسسات السياسية بما فيها الدستور والبرلمان والاحزاب السياسية والصحافة الحرة شروطاً مهمة لنمو الفكر الديمقراطي الليبرالي، ولكن دون ضمان تواصله وتطوره، أي ان الافكار والممارسات الديمقراطية الليبرالية التي عرفها تاريخ العراق السياسي والفكري الحديث معرفة برقية وقعت، بسبب ضعف وهشاشة الطبقة الوسطى، في نطاق الاطار المعرفي للفئة المثقفة العصرية بوصفها اختياراً فكرياً واعياً وليس بوصفها اختياراً اجتماعياً عاماً، كما انها وقعت في نطاق الاطار السياسي المؤسساتي المتمثل بنشوء دولة عقلانية حديثة اتكأت على التراث الليبرالي للدولة الغالبة (أي بريطانيا) والذي افترض تجاعة تأهيل مؤسسات تلك الدولة المغلوبة لان تكون بمثابة حاوية للافكار والممارسات الديمقراطية الليبرالية.

كل ذلك جعل الديمقراطية الليبرالية في العراق الملكي وما بعده بمثابة (الاحجار الكريمة في مستنقع اسن)[١٤]. الامر الذي يؤكد فرضيتنا التي تفيد بان ضعف الطبقة الوسطى يجعل من مقومات وجود واستمرار البناء الديمقراطي بمثابة مقدمات وضعية مصطنعة اكثر منها مقومات موضوعية ثابتة. الامر الذي وضع امام استيطان الديمقراطية الليبرالية ووجودها وانتشارها في هذه البلاد شرطين فقط هما شرط (الوعي) الذي لا يمكن الفكاك منه الا على ايدي المثقفين، وشرط نظام الحكم ومؤسساته الديمقراطية الليبرالية المصوغة

[١٣] **المصدر نفسه.**

[١٤] **ينظر غسان سلامة- المجتمع والدولة في المشرق العربي- مركز دراسات الوحدة- بيروت- ص٤٧.**

على وفق الصيغة الدستورية البرلمانية اما الشرط الغائب فقد ظل غائباً بعد هذه الحقبة الا وهو شرط وجود الحامل الاجتماعي للديمقراطية المتمثل بالطبقة الوسطى.

جمهورية (اهلاً ووداعاً معاً) للطبقة الوسطى في العراق

ان (عسكرة السلطة، ترييف المدن، التعددية الحزبية، رفض التداول السلمي للسلطة، حروب اللامعنى) كانت تمثل ابرز العلامات الفارقة لـ(جمهوريات الخوف) العراقية التي قالت جميعها (اهلاً ووداعاً للطبقة الوسطى) فحصلت القطيعة بين اللحظات الديمقراطية للعراق الملكي انفة الذكر وديمقراطية المستقبل الصعب لعراق اليوم.

منذ التكوين الحديث للدولة عاشت الطبقة الوسطى واجيالها المتعاقبة في العراق الحديث حالة من التشظي والتحلل والتهشم باتجاه الادنى وفي سياق عملية افقار شاملة لها ولمن دونها من جموع الفئات الفقيرة اساساً، لقد نمت الطبقة الوسطى في العراق نمواً سريعاً خلال العقود الثلاثة من عمر الدولة العراقية الحديثة، وغزت هذه الطبقة اجهزة الدولة من اسفل، وظلت مستبعدة من اعلى وبعد نهاية العهد الملكي استطاعت هذه الطبقة من اختراق قمة الدولة، ولكن على يد الفئات الوسطى العسكرية أي ما سمي بـ(الجندي/السياسي).[١٥]

وعن هذه الطبقة يمكن ملاحظة ثلاثة اجيال في العراق الحديث[١٦]. الجيل الاول الذي نشأ بأثر اصلاحات (داود باشا) و (مدحت باشا) من عسكريين ومدنيين من الذين شغلوا مراكز وسيطة في الجيش والادارة العثمانية، تلك الاصلاحات التي ادت الى نقل المجتمع العراقي في اقل من نصف قرن من حالة ركود وعزلة تأريخية وبنية بدائية متخلفة الى مجتمع يتأهب لدخول التأريخ من جديد.[١٧]اما الجيلان الثاني والثالث للطبقة الوسطى العراقية فانهم سينقسمون الى فريقين احدهما النخبة الحاكمة في الدولة العراقية والثاني لعب دور المعارضة للحكومة ولاجل التحرر والاستقلال من الاحتلال البريطاني، وعلى هذا الاساس نشأت، للمرة الاولى في العراق ما قبل الجمهوري امكانية بناء مجتمع جديد يستند الى دستور مدني حديث، لكن بدون توفر الارضية المناسبة لمثل هذا المجتمع المدني وهي علاقات الانتاج الرأسمالية كما وجدت في اوربا وامريكا[١٨].

وقد قدرت نسبة الفئات الوسيطة المدنية من جملة سكان المدن بـ٢٨% لعام ١٩٥٨، ثم تصاعدت نسبة الطبقة الوسطى الى ٣٤% عام ١٩٦٨ والى ٤٧-٤٨% عام ١٩٨٧ من اجمالي السكان.[١٩]

---

[١٥] ينظر د. عامر حسن فياض- احجار كريمة في مستنقع اسن: الثقافة والتحول الديمقراطي في العراق- مجلة الثقافة الجديدة بغداد- العدد ٣١٧ لسنة ٢٠٠٦ ص ٢٣.

[١٦] فالح عبد الجبار- الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة- دار المدى- بيروت- ط١-١٩٩٨-ص٣٦.

[١٧] عن اجيال الطبقة الثلاثة ينظر فالح عبد الجبار- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق- دار ابن خلدون- القاهرة- ص٢٣٣.

[١٨] كمال مظهر احمد- البرجوازية.. مراتبها وسبل التعامل معها- مجلة افاق عربية- بغداد- العدد ٨/شباط/١٩٨٣- ص٣٠ عن منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع السياسية- جامعة بغداد- ٢٠٠٥/ ص٢٤.

[١٩] كاظم حبيب- الاستبداد والقسوة في العراق- مؤسسة جميل للطباعة والنشر- العراق-٢٠٠٥-ص٢١١. عن منتصر مجيد حميد- المصدر نفسه.

وعن مواصفات الطبقة الوسطى في العراق نتوقف عند توصيف الباحث المبدع (فالح عبد الجبار) عندما يقول بانها (جنة الانقسام) ويضيف بانها طبقة مكونة مثلاً من فئات تعتمد التعليم الحديث (أي حديثة) واخرى تعتمد احرف (أي التقليدية) كما انها تنقسم بوصفها طبقة حديثة الى فئة تعتمد على الملكية (راس المال/ العقار) واخرى تعتمد على الراتب الحكومي، وتتدرج هذه الفئات الى مراتب عليا ووسطى ودنيا من حيث الدخل، وتنشطر مكوناتها على اساس اثنية ودينية وطائفية تتقاطع مع التمايزات الاجتماعية لذلك اصبحت هذه الطبقة مرتعاً للتشظي والانشطار والاحتراب.[٢٠]

ان هذه الطبيعة الانقسامية جعلت من الطبقة الوسطى طبقة مركبة او مزدوجة تتعدد وظائفها ولكن يجبع بينها احتلالها لموقع او مكان وسط بين الذين لا يملكون وبين كبار الملاك، وهذه الطبقة تضم ضمن ما تضم من عناصر وفئات ضباط الجيش[٢١]. فهي الطبقة الي تضم كل الشرائح التي تملك راسمالاً صغيراً او قطعة صغيرة من الارض، او تخصصاً فنياً، او مستوى ثقافياً يسمح لها بان تتعيش معتمدة على قوة عملها او شراء قوة عمل الغير في اغلب الاحوال[٢٢]. وعلى هذا الاساس يمكن وصف الطبقة الوسطى بانها الطبقة (الميسورة اقتصادياً والمستنيرة عقلياً)[٢٣]. وفي سياق هذه التوصيات والمواصفات يميز البعض بين الطبقة الوسطى التقليدية والطبقة الوسطى الجديدة فيعرفون الاولى بانها الطبقة التي تتألف من المثقفين التقليديين من علماء وقضاة ومعلمين وحرفيين واصحاب المهن الشعبية وصغار رجال الاعمال والتجار واصحاب الدكاكين وموظفي الدولة وضباط الجيش الصغار والجنود المتقدمين وغيرهم، بينما تتكون الطبقة الوسطى الجديدة من المثقفين والتقنيين وخريجي الجامعات والمهنيين من اطباء محامين ومهندسين والموظفين في القطاعات العامة والخاصة والذين يتقاضون رواتب لقاء عملهم في الدولة والشركات التجارية والصناعية والمالية وضباط الجيش واصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والموسرين الجدد ورجال الاعمال الحرة.[٢٤]

وبقدر تعلق الامر بالعراق فان تواتر الزيادة في نسبة وحجم الطبقة الوسطى حسب الارقام لا تعني قوة ونفوذ دور هذه الطبقة لا في الحياة السياسية ولا في الحياة الاقتصادية ايضاً وذلك لان معظم فئات هذه الطبقة هم موظفون في الدولة، أي ان النسبة الكبرى من فئات هذه الطبقة غير مستقلة عن الدولة بل هي محتواة من قبلها، وهذه الدولة مارست معهم وعلى مؤسسات المجتمع المدني سياسة ابتلاع، فاصبحت هذه الدولة (اكبر رب عمل) من جهة و (جهاز ضبط وسيطرة) من جهة اخرى[٢٥].

وتأسيساً على ماتقدم نستطيع، بسهولة، ان نتلمس ضعف وهشاشة الطبقة الوسطى العراقية، رغم كبر حجمها، امام جبروت الدولة الامنية حيث ان ميسورية هذه الطبقة

---

[٢٠] فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة- مصدر سابق الذكر- ص٢٧.
[٢١] المصدر نفسه- ص٣٩.
[٢٢] محمود عبد الفضيل- التشكيلات والتكوينات الطبقية في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٩٧- ص١١٩.
[٢٣] المصدر نفسه- ص١١٩.
[٢٤] انظر الطيب تيزيني- من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني- دار جفرا- دمشق- ط٢- ٢٠٠٢-ص٢٤.
[٢٥] انظر حليم بركات- المجتمع العربي المعاصر- مركز دراسات الوجدة العربية- بيروت ١٩٨٤-ص١٥٤.

وكذلك استنارتها مصدرهما متأتيان اصلاً من الدولة، فاذا كان لهذه الطبقة من قوة ومن دور فان هذه القوة وذلك الدور، بل ان حراكها الاجتماعي يعتمد على التعليم وعلى الرواتب الحكومية بعد ان استوعبت الدولة الامنية القسم الاكبر منها فاصبحت هذه الطبقة الاشد تعلقاً من سواها بالدولة الامنية، وهي المحرومة من الملكية الكبيرة اصلاً (راسمالاً او عقارات) كمصدر مستقل للدخل، هكذا بدءاً من عراق الستينات للقرن الماضي شهدنا اختلال التوازن النسبي في العلاقة بين الدولة والمجتمع لصالح الدولة، فاذا كانت الحركات الاجتماعية والسياسية المدنية الحديثة قد ملآت المشهد السياسي العراقي بين الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي (وثبة ١٩٤٨، انتفاضة ١٩٥٢و١٩٥٦، فالتظاهرات المليونية عام ١٩٥٩)[٢٦]. فان غياب هذه الحركات عن المشهد السياسي منذ الستينات شهد بل عبر عن ضعف للوجود المستقل للطبقة الوسطى وحركاتها الاحتجاجية المدينة عن الدولة، كما عبر عن اختلال التوازن النسبي بين المجتمع والدولة لصالح الاخيرة.

وبسبب هذا الجذب الذي اصاب الحركات الدينية للطبقتين الوسطى والعاملة في العراق انتقل الثقل السياسي الى دور ونشاط العسكر أي منظمي العنف داخل الدولة[٢٧].

ولكن رغم فقدان استقلاليتها عن الدولة فقد انتفخت هذه الطبقة حجماً وهزلت دوراً في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بعد ان عاشت على (عسل الفورة النفطية) غير ان قطاعات واسعة من الاجراء والفئات الدنيا والمتوسطة من داخل الطبقة الوسطى اصبحت حسب تقرير الامم المتحدة عام ١٩٩٦ (دون خط الفقر) على اثر التضخم الفائق الذي اتى على مدخراتها وقوض قدراته الشرائية وتركها تعيش على فتات المؤن الحكومية (بطاقة التموين)[٢٨]. حتى ذهب الحال الى اضطرار احد المشتغلين في المجال الايديولوجي انذاك الى (نعي الطبقة الوسطى) التي (فقدناها)[٢٩].

ويختصر الباحث المبدع (فالح عبد الجبار) ما أدى اليه هذا الوضع بما يأتي:[٣٠]

- اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة.
- التغييرات المجتمعية التي ادت الى اضعاف الطبقات العليا وابتلاع الطبقات الوسطى في الدولة.
- نمو الدولة كاكبر رب عمل، ونموها الفائق كجهاز ضبط وسيطرة.
- ابتلاع منظمات المجتمع المدني بالتدريج.
- صعود الثقافة الشعبوية.
- البيئة الدولية المؤاتية او الداعمة للنموذج الكلاني.

مقدمة الختام

---

[٢٦] **فالح عبد الجبار- الديمقراطية المستحيلة- مصدر سابق الذكر- ص٢٨.**
[٢٧] **المصدر نفسه- ص٢١.**
[٢٨] **المصدر نفسه-ص ٢٢.**
[٢٩] **المصدر نفسه- ص٤٥.**
[٣٠] **وهو عبد الجبار محسن (مقالة انهيار الطبقة الوسطى- جريدة بابل اليومية ١٩٩٤/١٠/٢٠) عن فالح عبد الجبار- الديمقراطية المستحيلة- مصدر سابق الذكر- ص٤٦.**

في ظل عهد متغير احتضن تأريخ ارث الشمولية السيئة ومستقبل الديمقراطية الصعب انفلت الامن والامان، وتفاقم العجز في الانتاج على نحو مؤرق، وارتفعت البطالة وتعاظم عدد المهمشين، وتفسخت الطبقة الوسطى، وتحول المجتمع الى سوق في ايدي سدنته من الفاسدين المفسدين يجلد فيه الظالمون اصحاب الظلامات تعاظم استقطاب الثروة في ايدي اقل من القلة دون الجسم الاعظم من السواد، وتغول الركود الاقتصادي السائر قدماً الى امام فتوزع الناس بين من راح يلتهم الثروات ويصدر ريعها الى بنوك الخارج ومن راح يفسد من لم يفسد بعد، ومن راح يبحث عن الخلاص في معقدات تريد للاموات ان يحكموا الاحياء، ومن راح يداوي جروح الحاضر والمستقبل بعقاقير الماضي اصبح من الطبيعي بعد ان ارغمت الطبقة الوسطى على التخلي عن (ميسورتها) ان ترغم ايضاً على التخلي عن (استنارتها)...

كل ذلك يحدث الان مع تهدم منسق لقيم الوطنية والمروءة والكرامة والتضامن والتسامح والمودة والتراحم والاحترام ليحل التلوث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاخلاقي.

وللخروج من حالة الحطام الشامل هذه هناك الكثير الذي يجب انجازه ولكن بقدر تعلق الامر بموضوع هذه الورقة علينا ان نفكر جدياً باعادة تأهيل الطبقة الوسطى لنعيد لها ميسورتها الاقتصادية المستقلة واستنارتها العقلية المتجددة لانها الحامل الاجتماعي الصلب للبناء الديمقراطي الحقيقي.

ان اعادة التأهيل لا يمكن ان تكون برقية سريعة من جهة ولا يمكن ان تترك بزعم ان الزمن كفيل بها من جهة ثانية، بل تحتاج الى فعل وهذا الفعل هو (البديل/الحل) لتجاوز هذه الهشاشة بالنسبة للطبقة الوسطى ولتخفيف ذلك الشقاء بالنسبة للتحول الديمقراطي، وهذا الفعل (البديل/الحل) ينبغي الا يختزل بقرار او رغبة او امنية، بل يحتاج الى مشروع نهضوي تحديثي شامل ومستديم يستهدف تأسيس بنية تحتية مجتمعية (اقتصادية/اجتماعية) يسبقها مناخ سياسي مستقر، وفي سياق معادلة (السابق واللاحق) فان عملية النهوض والاصلاح والتحديث في مجتمع يشهد هشاشة الطبقة الوسطى يكون السابق فعلاً سياسياً واللاحق فعلاً اقتصادياً.

اما السابق السياسي فيتمثل بالاستقرار المبني سياسياً على التوازنات والتسويات التي لا يمكن تحققهما دون تأسيس دولة قوية (مع المواطن). أي دولة تعتمد مؤسسات ومشاريع سياسية تعالج (مرة واحدة معاً) وليس على التوالي اشكاليات

- استكمال السيادة بدل الاحتلال وصولاً للاستقلال.
- الديمقراطية بدل الاستبداد والديكتاتورية.
- الهوية الوطنية بدل تنازع الهويات الفرعية (الدينية والقومية والعشائرية).

بعد كل ذلك فان اللاحق لهذا السابق السياسي ينبغي ان يتمثل باقتصاد اعمار. وهو اقتصاد سوق حر يعتمد المبادرة والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.